البابطين للطاقة و الاتصالات
AL-BABTAIN POWER & TELECOM

تقرير لجنة المراجعة

لشركة البابطين للطاقة و الإتصالات

للعام المنتهي في 12/31/ 2022م

السادة / المساهمين الموقرين

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته .

يسرني أن أعرض عليكم تقرير لجنة المراجعة السنوي لمهام وفاعليات لجنة المراجعة بناءً على المادة رقم (88) من لائحة حوكمة الشركات، حيث كان تشكيل اللجنة بناءاً على اجتماع الجمعية العامة العادية التي عقدت بتاريخ 2021/09/02 وحتى نهاية فترة المجلس التي تنتهي في 2024/07/26 بناء على توصية مجلس الإدارة حيث تشكل أعضاء اللجنة بداية من تاريخ موافقة الجمعية على النحو التالي:

1-الدكتور / عبد الله صغير محمد الحسيني (رئيس اللجنة – مستقل)

2-الأستاذ / عبد الكريم حمد عبد الله البابطين (عضو اللجنة – غير تنفيذي).

3-الأستاذ/ خالد محمد عبد الله عبد الرحمن أبابطين (عضو اللجنة – غير تنفيذي)

وتختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها.

و فيما يلي تلخيصا لمهام و أعمال اللجنة خلال السنة المالية المنتهية في 2022/12/31م :-

أولا : التقارير المالية

1- قامت اللجنة بمراجعة نتائج عمليات الشركة و مركزها المالي كما ظهرت في القوائم المالية و تقارير المراجعة الربع سنوية والسنوية للشركة قبل عرضها عل مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها.

2- وقد كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.

ثانيا : المراجعة الداخلية و إدارة المخاطر

1- قامت اللجنة بمراجعة خطة إعداد سجل المخاطر التي تواجه الشركة وخطة المراجعة السنوية والمعدة من قبل المراجع الداخلي على أساس المخاطر والمصادقة عليها لعام 2022 كما تم اعتماد خطة المراجعة لعام 2023 في نهاية العام.

2- بناءاً على نتائج عمليات المراجعة الداخلية والخارجية كما ظهرت في التقارير المرفوعة لإدارة الشركة ولجنة المراجعة خلال السنة المالية 2022م من المراجع الداخلي للشركة مكتب الدكتور محمد عبد العزيز حجازي. بالاضافة الى المعلومات المقدمة من قبل الادارة التنفيذية فيما يتعلق بانظمة الضبط الداخلي للسنة المالية تبين للجنة عدم وجود قصور جوهري في هذه الأنظمة يوثر على استمرارية الشركة أو تعريضها لمعوقات قانونية مع الأطراف ذات العلاقة يقتضي الإفصاح عنه.

3- الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها .

4- تتبع الشركة سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة وتسمح لجميع الموظفين الذي لديهم ملاحظات جوهرية أو لديهم معلومات عن وجود مخاطر أن يتم الإفصاح بها عن طريق وسيلة اتصال مباشرة مع لجنة المراجعة مع ضمن الحماية لمن تم التواصل معه.

5- مراجعة الملاحظات ومتابعة معالجتها بشكل مستمر والتي ظهرت في تقرير المراجع الداخلي والتي تقرر الإفصاح عنها للمساهمين في تقرير مجلس الإدارة لعام 2022م على النحو التالي:-

- متابعة خطة اللجنة طويلة المدى لتطبيق نظام أوراكل ERP لجميع الشركات خارج المملكة.

- الانتهاء من الإجراءات اللازمة لزيادة رأس المال شركة البابطين لابلانك مصر وقد تم زيادة رأس المال بمبلغ 33 مليون جنيه مصري.
- اتخذت شركة البابطين لبلانك مصر إجراءات سريعة للالتزام بمتطلبات قانون الإجراءات الضريبية الموحدة وتم الاستعانة بمستشار ضريبي لإعداد تقرير السعر المحايد وتم تكوين مخصص لمواجهة ذلك وتقوم الشركة بصورة دورية بدراسة مدى كفاية المخصصات المكونة للالتزامات الضريبية المتوقعة بالتنسيق مع المستشار الضريبي ومراقب الحسابات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

6- **كما أن خطة المراجعة التي تم اعتمادها من قبل لجنة المراجعة لعامي 2023 – 2024 بُنيت على عوامل المخاطر على النحو التالي:**

6.1 الضغط المستمر في الأسعار مع المنافسين بسبب دخول العديد من المصنعين و الموردين الجدد للسوق.
6.2 التذبذب في أسعار المواد الخام خاصة في ظل الحرب الروسية الإوكرانية.
6.3 ارتفاع معدل الفائدة بشكل متواتر خلال عام 2022 والمتوقع لها خلال عام 2023م
6.4 التغير في القوانين الضريبية لبعض الدول التي بها الشركات التابعة.
6.5 عدم توافق شروط ائتمان الموردين مع شروط ائتمان العملاء.
6.6 التغيرات في أسعار شحن المواد الخام وكذلك التأخر المحتمل لوصول الشحنات
6.7 عدم الالتزام او المراقبة بصفة مستمرة و كافية للمتطلبات القانونية و التشريعية وتحديثاتها مثل (هيئة السوق المالية،مصلحة الزكاة والدخل ، ونظام حماية الأجور ،والسياسات المالية، والمعايير المحاسبية، ومتطلبات الأمانات والبلديات الخ)
6.8 الإخفاق في تحديد وإدارة التقلبات غير المرغوبة للعملات الأجنبية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات المالية والاستثمارات الخارجية، أي اليورو، الجنيه الإسترليني، الجنيه المصري، الخ.
6.9 التغير في نظام العمل وفرض نسبة محددة إلزامية لمهن معينة لابد من تواجدها في الشركات بالإضافة إلى تشريعات إنتقال القوى العاملة الجديد الذي من المحتمل أن يكون له أثر على القوى العاملة ذات الكفاءة وبالتالي التأثير على الإنتاجية.
6.10 التغير في أنظمة العمل والعمال أو الأنظمة الضريبية للدول التي تقع فيها فروع أو شركات تابعة للشركة الأم.

ثالثا: مراجع الحسابات:

أوصت لجنة المراجعة لمجلس الإدارة باختيار أحد المكتبين وهما: شركة إبراهيم أحمد البسام وشركاؤه محاسبون قانونيون (البسام وشركاؤه) أو شركة كي بي أم جي حيث فضلت اللجنة أن تعرض على المجلس مستويين من المكاتب المتقدمة على أن لا تقل خصائص ومتطلبات من المكتب المتقدم عن المتطلبات التالية :

- أن يكون من ضمن قائمة المعتمدين من هيئة السوق المالية .
- أن يكون لديه خبرة واسعة داخل المملكة العربية السعودية ويفضل خارجها ايضاً لتنويع الخبرات.
- لديه فريق ذو خبره جيدة وملم بالتعديلات الجديدة التي أقرتها هيئة السوق المالية في المعايير الدولية المحاسبية IFSR.

- أن يكون لدى المكتب قائمة عملاء في تخصصات مختلفة وعديدة في المملكة العربية السعودية مما يثقل خبرته في إجراء التدقيق بشكل احترافي ومتمكن.

وقد صوت المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية التي عقدت بتاريخ 2022/05/11م باختيار شركة إبراهيم أحمد البسام وشركاؤه محاسبون قانونيون (البسام وشركاؤه) للقيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للربع الثاني والثالث من عام 2022م والربع الأول من عام 2023م .

رابعا:ضمان الالتزام :

1- قامت اللجنة بمراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنه ذلك.
2- قامت اللجنة بالتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة .
3- التأكد من اتباع الشركة بمعايير الالتزام والإجراءات الخاصة بالعقود مع الاطراف ذات العلاقة.

خامسا: اجتماعات لجنة المراجعة

اجتمعت لجنة المراجعة عدد (7) إجتماعات خلال السنة المالية المنتهية في 2022/12/31م ومن ضمنها إجتماعات مع مراجع حسابات الشركة، ومع المراجع الداخلي للشركة لدراسة نتائج تقارير المراجعة الداخلية وكذلك القوائم المالية.

سادساً : رأي اللجنة

من خلال تقارير المراجعة الداخلية وتقارير المراجع الخارجي بالإضافة إلى خطاب الإدارة المقدم من المراجع الخارجي وما قدمته الإدارة التنفيذية قد وفر أساساً معقولاً لرأي اللجنة في نظام الرقابة الداخلية للشركة ومدى فاعلية الرقابة الداخلية والرقابة المالية في الحد من المخاطر التي تواجه الشركة والسيطرة على تلك المخاطر خاصة في ظل المتغيرات والتحديات المتواترة على الساحة الإقليمية والعالمية وتاثيرها على البيئة التشغيلية والاقتصادية . كما أن إجراءات المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر تعتبر ذات فاعلية و كافية لأداء الأعمال والمهام المطلوبة من وحدات الشركة المختلفة والذي ظهر في أستمرارية أعمالها على النحو الطبيعي في وجود تلك المتغيرات.

رئيس لجنة المراجعة

الدكتور/ عبد الله صغير الحسيني